

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

الرئيس : السيد تشيرينغ (بوتان)

المحتويات

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

././

Distr.GENERAL  
A/C.3/50/SR.21  
11 March 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: SPANISH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

### افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/50/3، 12 و Add.1، 413، 414، 555، -A/50/275) (S/1995/555)

١ - السيد فالدن (إسرائيل): لاحظ أن وجود ٢٨ مليون لاجئ ومشرّد وعائذ في العالم دليل على عجز المجتمع الدولي عن تلبية الطموحات المنصوص عليها منذ خمسين سنة في الميثاق . وقال إنه عندما تفشل تسوية المنازعات، تدعو الحاجة إلى التدخل الإنساني لتخفيف وطأة الكارثة البشرية التي تنشأ عن ذلك. وتقوم أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدور رئيسي في إطار أشكال المساعدة الإنسانية المختلفة التي يقدمها المجتمع الدولي، إلى جانب الجهود التي تبذلها هيئات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة والعديد من المنظمات غير الحكومية.

٢ - وتابع قائلاً إن إسرائيل تقدر كثيراً الطريقة التي واجهت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المشاكل الضخمة الناجمة عن المنازعات التي نشأت في أفريقيا وفي يوغوسلافيا السابقة وفي غيرها من المناطق، على الرغم من الموارد المحدودة المتوفرة لها والمخاطر التي تعرض لها مبعوثوها. وبينما لا تزال الحالة في بوروندي ورواندا تشكل تحدياً مباشراً، فإن التطورات مشجعة في موزامبيق وأنغولا وليبيريا. وفيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة، فإن التطورات الأخيرة تبرر درجة من التناؤل الحذر فيما يتعلق بتسوية النزاع. وفيما يتعلق بالاستراتيجيات المختلفة الثلاث، أي "التأهب"، و "المنع" و "الحلول"، قال إن وفد بلده يرى أن باستطاعة المفوضية أن تسهم قبل كل شيء في مجال التأهب، أي أنها قادرة على الاستجابة بسرعة إلى حالات الطوارئ، ثم في مجال الحلول، أي إيجاد حلول دائمة لتدفقات اللاجئين، أما في مجال منع نشوب المنازعات، أي ، معالجة الأسباب الجذرية للمنازعات فذلك يتجاوز بكثير نطاق عملها.

٣ - وأكد على ضرورة أن تظل لاتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين دور رئيسي في حل مشكلة اللاجئين. وفي الوقت نفسه، يجب ألا يعاق عمل المفوضية بسبب التشديد المفرط على التمييز رسمياً بين اللاجئين، والمشردين داخليا ، والمهاجرين وغيرهم، مما يترتب عليه بالضرورة تشويه الواقع التي تعيشه مجموعات السكان الذين يصبحون دون مأوى نتيجة للمنازعات التي كان دورهم فيها هو مجرد الضحية التي لا حول لها ولا قوة. وفي حالة يوغوسلافيا السابقة ما فتئت المفوضية تقدم المساعدة إلى فئات اللاجئين المذكورة بل وكذلك إلى الأشخاص المهددين مباشرة بالطرّد أو "التطهير العرقي" والمطلوب هو تصنيف اللاجئين إلى فئات أكثر واقعية وملاءمة لتيسير تنفيذ عمليات المفوضية. وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى الفئات الفرعية المستضعفة. ولهذا السبب، فإن إسرائيل ترحب بتقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين القُصّر غير المصحوبين (A/50/555)، وبتعاون المفوضية مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات على مواجهة هذه المشكلة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص مماثل إلى مشاكل اللاجئين.

٤ - وواصل كلامه قائلًا إن دولة إسرائيل استوعبت منذ نشأتها ما يزيد على ٢,٥ مليون مهاجر من كل أنحاء العالم. ويمكن أن تستفيد جميع البلدان والمنظمات الحكومية الدولية التي تواجه مشاكل استيعاب المهاجرين على نطاق واسع من تجربة إسرائيل في أساليب الاستيعاب، بما في ذلك إنشاء مراكز للاستيعاب، ومرافق للسكن والتعليم، وتقديم المساعدة المالية، والرعاية الطبية المجانية، الخ. وإسرائيل على استعداد لأن تضع تحت تصرف المجتمع الدولي خبرتها في مجال تدريب الموظفين المهرة على معالجة استيعاب المهاجرين ومنها مثلًا البرامج التي تنفذها وزارة الهجرة والاستيعاب في إسرائيل، فضلًا عن إنشاء مراكز للاتصالات لتنسيق عمل الوكالات التي تقدم المساعدة إلى المهاجرين ومراكز البحوث المتعلقة بمسائل الهجرة.

٥ - السيدة بوروز (كندا): نوهت بأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعت جميع الدول إلى مساندة اللجوء بوصفه الأداة الرئيسية لحماية اللاجئين، وأن تقاوم، رغم استمرار الأزمات، تدهور المبادئ التي تقوم عليها حماية اللاجئين. وقالت إن اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ لا يزالان يشكلان أساس النظام الدولي لحماية اللاجئين، ومع ذلك فالأوضح أنه تتطلب باستمرار إعادة تفسير فكرة الحماية كلما وجد أفراد بل وجماعات سكانية بأسرها هم أنفسهم معرضون للخطر. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدور قيادي وحيوي في تحديد قيود نظام الحماية الدولية والبحث عن سبل جديدة لتوفير الحماية لجميع من يحتاجون إليها. وترحب كندا بطلب اللجنة التنفيذية قيام المفوضية بتنظيم مشاورات غير رسمية لوضع مبادئ توجيهية بالاستناد إلى مبادئ الحماية الأساسية الواردة في الصكوك الدولية القائمة.

٦ - وفيما يتعلق بالاحتياجات الخاصة للاجئات، قالت إن منهاج عمل بيجين الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة سيكون مصدر إلهام للمفوضية في تخطيطها وأعربت عن أملها في أن يتم تخصيص موارد كافية للأنشطة المنفذة في هذا المجال. وقد دعت اللجنة التنفيذية، بناءً على اقتراح من كندا، المفوضة السامية إلى تشجيع ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى تطبيق المبدأ القائل إن حقوق المرأة هي من حقوق الإنسان، وأن العنف الجنسي وغيره من ألوان الاضطهاد المتعلقة بنوع الجنس يمكن أن تكون مبررات للحصول على مركز لاجئ بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧.

٧ - وفي مجال حماية اللاجئين، قالت إن كندا اكتسبت خبرة جيدة في مجال إعادة التوطين الذي يشكل أداة حماية هامة وحلا دائما في ظل بعض الظروف. ويجب إيلاء إعادة التوطين الأهمية الكافية والفعلية في الاستجابة الدولية لمشكلة اللاجئين. وعلى أن ثقة الجمهور ضرورية لمواصلة تطبيق سياسات لجوء كريمة، وذلك يتوقف بدوره على مدى فعالية عملية تحديد مركز اللاجئ. ولا تزال كندا ملتزمة بضمان تركيز إجراءات اللجوء على الغرض الرئيسي المتمثل في تحديد اللاجئين المؤهلين للحصول على الحماية بموجب أحكام الاتفاقية، وهي تدعم كذلك دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال إسداء المشورة

إلى الحكومات حول أساليب صياغة قوانين المواطنة فيها بهدف الحيلولة دون وجود أشخاص عديمي الجنسية.

٨ - وأوضحت أن كندا أحاطت علما كذلك بدعوة المفوضة السامية إلى وضع نموذج جديد للحماية ينطوي على تعزيز أكثر فعالية للظروف التي تسمح بإعادة اللاجئين إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم في المجتمع بوصفه الحل السليم والوحيد لغالبيتهم العظمى. وذكرت أن حكومة بلدها أيدت الاستراتيجيات الشاملة المعتمدة في مختلف المناطق لمساعدة البلدان المعنية على الوفاء بالتزاماتها بقبول اللاجئين وحمايتهم، ومنع التشرّد القسري والعمل على إيجاد حلول دائمة من خلال تمكين مواطنيها من العودة الآمنة. ومن الضروري تحسين فعالية المؤسسات الدولية وإجراء إصلاحات رئيسية لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية الدولية. وكندا ترحب بمذكرة التفاهم الموقعة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي وبالمذكرة التي ستوقع قريباً بين المفوضية واليونيسيف إذ أنهما تشكلان وسيلتين مستصوبتين للتنسيق وتحقيق المزيد من الفعالية. كما طالبت بالتعاون في مساعدة إدارة الشؤون الإنسانية على إنجاز ولايتها.

٩ - واستطردت قائلة إنه برغم ما تعانیه بلدان مازحة عديدة من قيود مالية، فإن كندا تمكنت من المحافظة على مستوى مساهماتها في البرامج العامة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على غرار ما كان في السنة السابقة. ولكن يجب على جميع الوكالات، بما في ذلك المفوضية أن تركز في فترة تفرض فيها قيود على الميزانيات، على تحقيق أقصى قدر من الكفاءة وعلى تبسيط ميزانياتها الإدارية وتخفيضها إلى الحد الأدنى، فيما تعزز عناصر المساءلة، والأداء والتخطيط الاستراتيجي التي تشكل أسساً لتحقيق فعالية التنفيذ. ومن المهم كذلك إنجاز أقصى ما يمكن من الترتيبات السليمة مع الشركاء المنفذين الذين يقدمون خدمات لا تقدر للمجتمع الدولي. وخلصت إلى طرح اقتراح كندا أن تضع منظومة الأمم المتحدة نهجاً مشتركاً لإقامة علاقات تعاقدية مع المنظمات غير الحكومية.

١٠ - السيد كيركلاند (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه يقر بالحاجة إلى حلول سياسية بهدف تسوية الأزمات الإنسانية. وأشار إلى أطول حالة طوارئ إنسانية وأكثرها تعقيداً في التسعينات، وهي حالة يوغوسلافيا السابقة، وأعرب عن أمل الولايات المتحدة أن تتوج المحادثات الجارية في دايتون، أوهايو، بالمصالحة السياسية بين الأطراف فتبدأ مرحلة جديدة تغطي مجال الأنشطة الدولية. ثم قال إن المشردين سوف يتمكنون من العودة إلى مجتمعاتهم المحلية، كما سيتمكن، لاحقاً، اللاجئون الحاصلون على حماية مؤقتة في أوروبا الغربية من العودة أيضاً على الرغم من أنه سوف يترتب على إعادة رسم خريطة البوسنة والهرسك تحركات سكانية أخرى. وذكر أن إعادة التوطين في بلدان أخرى من شأنه أن يشكل أفضل حل لا سيما للمستضعين من سكان يوغوسلافيا السابقة. وأن الولايات المتحدة تعهدت بتوطين عدد في أراضيها يصل إلى خمسين في المائة من السكان الذين تعتبرهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حاجة إلى التوطين. وحتى الآن، وطّنت الولايات المتحدة ما يزيد على ١٩ ٠٠٠ لاجئاً بوسني. وخلال

السنوات الأربع الماضية، قادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ببسالة الاستجابة الإنسانية الدولية للآزمة في يوغوسلافيا السابقة. وأعرب عن تأييد الولايات المتحدة توصية الأمين العام باستمرار المفوضية في الاضطلاع بدورها كوكالة إنسانية رائدة في الفترة التالية لتسوية النزاع.

١١ - وتابع قائلاً إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعمل كل سنة على إيجاد حلول دائمة فيما يعتبر حل إعادة إلى الوطن أكثرها فعالية، إذا سمحت الظروف السياسية بذلك. وفي هذا الصدد، فإن حكومة الولايات المتحدة يسرها التقدم المحرز في مالي وتوغو، كما يسرها في المقام الأول توفر إمكانات لتحقيق سلم حقيقي في ليبيريا مما سيمكّن الملايين من المشردين في غينيا وكوت ديفوار وسيراليون وليبيريا نفسها من العودة إلى ديارهم. وفيما يتعلق بخطط العمل الشاملة للاجئين الهنود الصينيين، التي بلغت مرحلتها النهائية، قال إن الولايات المتحدة تعتقد اعتقاداً راسخاً إن عودة اللاجئين الطوعية إلى ديارهم الأصلية هي الحل الوحيد بالنسبة للاجئين الذين لا يزالون يعيشون في المخيمات في جنوب شرقي آسيا ولم يحصلوا على مركز اللاجئين. وربما يتمكن بعضهم، بعد العودة إلى فييت نام، من الهجرة إلى الخارج وفقاً للمعايير التي يحددها كل بلد على حدة. وأعرب عن استعداد الولايات المتحدة وضع برنامج ثنائي جديد يتيح الفرصة للعائدين إلى وطنهم مستقبلاً أن تجري معهم مقابلات في فييت نام من أجل إمكانية توطينهم في الولايات المتحدة. وأوضح أن خطة العمل الشاملة تشكل سابقة كبرى في معالجة أزمة على الصعيد الإقليمي، مع مراعاة مصالح جميع الحكومات المعنية واللاجئين أنفسهم ووفقاً للمبادئ الإنسانية الدولية.

١٢ - وواصل كلامه قائلاً إنه يجب إحراز المزيد من التقدم في منطقة البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا من أجل الوصول إلى حل إقليمي تشارك فيه جميع الدول المتضررة. وقد تشجعت الولايات المتحدة إزاء التقارير التي ذكرت أن ما يزيد على ٥٠ ٠٠٠ لاجئاً قد عادوا إلى رواندا خلال الأشهر القليلة الماضية وأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمات غير الحكومية والحكومة الرواندية قدمت تعاونها في مجال إعداد خطة لإعادة اللاجئين إلى وطنهم. وفيما يتعلق بالمؤتمر الدولي المعني بمسائل الهجرة واللاجئين في كومنولث الدول المستقلة الذي تنظمه المفوضية، والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أعرب عن إعجاب الولايات المتحدة بالتحضيرات الدقيقة ومهارة المنظمين في تناول مشاكل الهجرة المعقدة في المنطقة وفهمهم للمشاكل السياسية. وأعرب عن أمل بلده في أن تواصل أمانة المؤتمر عملها الجيد وتشجع تعاون المنظمات غير الحكومية الواسعة الاطلاع وغيرها من المجموعات المستقلة، لا سيما الموجود منها في دول المنطقة.

١٣ - وأوضح أن الولايات المتحدة أشادت بعمل مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في السعي إلى إجراء إصلاحات إدارية لزيادة فعالية البرامج في الميدان ورفع كفاءتها وتبسيطها. وذكر أن تدابير التأهب لحالات الطوارئ التي اعتمدها برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جعلت من الممكن مواجهة الحالة التي نشأت في آب/أغسطس

نتيجة لطرده ٢٠٠ ٠٠٠ صربي من منطقة كرايينا في يوغوسلافيا السابقة دون توجيه أي نوع من نداءات الطوارئ. ونظرا لأهمية تنسيق الاستجابات لحالات الطوارئ، فإن فعالية عمليات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات وكفاءتها وتبسيطها ينبغي أن تستخدم كمعايير لتقييم الأداء. ويمكن الاستفادة من الجهود المنسقة التي يبذلها برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كنموذج في هذا الصدد.

١٤ - وفيما يتعلق بالسلسلة الطويلة من المؤتمرات الدولية المعنية بالسكان، والمسائل الاجتماعية والمرأة، قال إنه إن الأوان للإفادة من طاقة النشاط التي سبق حشدتها للتحضير لهذه السياسات العالمية في الحالات العملية. وأضاف قائلا إنه يحق لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تفتخر بعملها في مجال تطوير السياسات المتعلقة بحماية اللاجئين والأطفال اللاجئين ولسياساتها الرامية إلى بحث أوضاع اللاجئين أنفسهم باستخدام موارد اللاجئين واحتياجاتهم ورغباتهم كعناصر موجّهة في تصميم المشاريع ولكفالة حصول مستضعفيهم على الحماية والمساعدة اللازمين. ويجب على المفوضية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية أن تعمل الآن على تطبيق هذه السياسات على صعيد العالم كله. وفيما يتعلق بالتقرير الصادر بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين القُصّر غير المصحوبين (A/50/555)، قال إن الولايات المتحدة تدعم دوما البرامج الرامية إلى زيادة حماية الأطفال اللاجئين غير المصحوبين وإنه يسرها أن تنوه بإشارة التقرير إلى إنشاء وحدة دعم إقليمية للاجئين الأطفال في منطقة البحيرات الكبرى. وقد تبرعت الولايات المتحدة بمبلغ ٦٥٠ ٠٠٠ دولار لهذا المشروع في عام ١٩٩٥ وأعرب عن أمله في أن يتبع النهج نفسه في عمليات إعادة اللاجئين إلى أنغولا وليبيريا في المستقبل.

١٥ - وفيما يتعلق بحماية اللاجئين، قال إن الولايات المتحدة تؤكد من جديد دعمها لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الجهود التي تبذلها لتوفير الحماية إلى المعوزين منهم معربا عن تقدير بلده للتعاون العملي الذي تكفله المفوضية في مجال الحماية في القارة الأمريكية. وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة تشجع المفوضية على العمل مع الحكومات من أجل وضع مبادئ توجيهية تتعلق بتوفير الحماية للأشخاص الذين يقعون خارج نطاق اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين أو بروتوكولها لعام ١٩٦٧. وذكر أن مسألة إعادة توطين اللاجئين، وخاصة بوصفها وسيلة لتوفير الحماية لهم مسألة هامة بوجه خاص في نظر الولايات المتحدة حيث تم خلال السنة الماضية إعادة توطين نحو ١٠٠ ٠٠٠ شخص في إطار برنامج قبول الوافدين. وقال إن بلده يعتبر إعادة توطين اللاجئين عنصرا هاما في حل مشكلة اللاجئين وإنه يضطلع بدور رئيسي في هذا الجانب من الحماية.

١٦ - ثم أعرب عن تقدير الولايات المتحدة لعمل الآلاف من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية الذين يؤدون واجبهم دون كلل في ظروف قصوى من انعدام الأمن والعزلة من أجل تحسين ظروف معيشة اللاجئين. وقال إنهم استفادوا في عملهم من قيادة المفوضة السامية التي

نجحت في مواصلة التركيز بوضوح على أسبق الأولويات التي يعتمد عليها مكتبها لا سيما توفير الحماية للاجئين ومساعدتهم بصرف النظر عن آرائهم السياسية أو موقعهم أو عددهم.

١٧ - السيدة توميتش (سلوفينيا): قالت لقد احتاجت أعداد كبيرة من البشر خلال السنة السابقة إلى الحصول مرة ثانية على مساعدات من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبالتالي طولبت المنظمة بتحمل مسؤوليات تزداد تعقيدا. ويظهر الواقع المتمثل في أن المفوضية تطالب بالتصدي لحالات طوارئ تزداد تكرارا ولعمليات واسعة النطاق لإعادة إلى الوطن أن التوصل إلى حل دائم لمشكلة اللاجئين يحتم لما لهذه المشكلة من أسباب جذرية سواء تمثلت في النزاع المسلح أو الحرمان الاقتصادي والاجتماعي أو الانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان.

١٨ - وأضافت أنه ينبغي أن تواصل المفوضية لذلك اتباع استراتيجيتها للتأهب والوقاية وإيجاد الحلول وأن تأخذ "بمجموعات الخدمات الشاملة" بوصفها وسيلة للاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ الواسعة النطاق مثلما حدث في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. ومن المهم أن يتم تنسيق أنشطة المفوضية مع أنشطة بقية منظومة الأمم المتحدة. وقد أصبح التعاون مع مبادرات وآليات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان عنصرا له أهمية متزايدة في الجهود التي تبذلها المفوضية الموجهة نحو الوقاية وإيجاد الحلول. ويمكن أن تؤدي المحكمتان الدوليتان المنشأتان من أجل يوغوسلافيا السابقة ورواندا دورا هاما أيضا من خلال إصدار أحكام على مرتكبي الجرائم التي أسفرت عن تدفقات اللاجئين، لأن معاقبة المجرمين ستساعد في تهيئة الظروف المناسبة للعودة الطوعية للاجئين إلى أن يسودها السلام والوفاق.

١٩ - ومضت قائلة إن درجة تأهب المفوضية قد شهدت زيادة كبيرة منذ عام ١٩٩١، وبلغت المفوضية مستوى عاليا في قدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ. وتشكل العودة الطوعية إلى الوطن الصيغة النموذجية والحل الطويل الأجل الناجح الوحيد لمشاكل اللاجئين والمشردين. وينبغي أن تؤدي المنظمة دورا هاما في المصالحة وتأهيل اللاجئين الذين عادوا إلى ديارهم. ويمكن للمفوضية أن تكفل بالتعاون مع الحكومات والوكالات الإنمائية والمؤسسات المالية ذات الصلة تواصلها هاما من الإغاثة إلى التنمية فتربط بذلك الأنشطة الإنسانية بالبرامج الرامية إلى تحقيق التنمية الطويلة الأجل. وينطبق هذا أيضا على الجهود الجارية الرامية إلى تحقيق السلام في البوسنة والهرسك وكرواتيا. وأشارت إلى أن تهيئة بيئة آمنة تكفل عودة طوعية للاجئين والتوصل إلى أي تسوية سلمية تتطلب أخذ الجوانب السياسية والإنسانية والتعميرية والإنمائية والجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في الحسبان.

٢٠ - وأعربت عن استحسان سلوفينيا للاهتمام الخاص الذي تكرسه المفوضية لاحتياجات اللاجئين من النساء والأطفال واهتمامها المتزايد بالهجوم البيئية الناجمة عن حالات وجود اللاجئين وسعي المفوضية إلى إدماج هذه الاحتياجات الخاصة في جميع مراحل دورة المساعدات المقدمة من المفوضية. وتسلم سلوفينيا التي تؤدي ٥٠٠ لاجئ، من البوسنة والهرسك أساسا، بالأهمية الخاصة لتلك الهوموم ذات الأولوية. وتشكل

النساء والأطفال الأغلبية العظمى من اللاجئين، وقد كرست سلوفينيا اهتماما خاصا للأطفال بوصفهم أكثر الفئات ضعفا. ووضعت سلوفينيا برنامجا لتقديم المساعدة النفسانية لهؤلاء الأطفال ونفذته بهدف حماية حقوقهم ومساعدتهم في التغلب على تجاربهم العصبية.

٢١ - وقالت إن حكومة سلوفينيا قامت في ضوء الاحتياجات المتزايدة المطلوبة من ميزانية المفوضية ولا سيما من أجل تمويل حالات الطوارئ، ومع أخذ احتياجات اللاجئين في سلوفينيا في الحسبان بشكل تام بإجراء استعراض متعمق لتقديم المعونة الإنسانية إلى اللاجئين في أراضيها. وسوف يصدر إعلان رسمي في وقت قريب يتعلق بقرار حكومة سلوفينيا الذي يسري اعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، والذي يقضي بعدم طلب مزيد من المساعدة المالية من منظومة الأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين المقيمين بصفة مؤقتة في سلوفينيا.

٢٢ - السيد باشاييف (أذربيجان): قال إن عدد الأشخاص الذين تهتم بهم المفوضية قد ازداد رغم أن عدد اللاجئين قد تناقص في نهاية عام ١٩٩٤. وما حدث من تغييرات إيجابية بعيدة عن أن تكون عشوائية، في ظروف اللاجئين والمشردين والعائدين توازي العمل الرائع الذي قامت به المفوضية. وأذربيجان، وهي بلد يبلغ عدد سكانه ٧,٥ ملايين نسمة من بينهم ما يزيد على مليون لاجئ ومشرّد، وتخضع مساحة ٢٠ في المائة من أراضيه للاحتلال الذي أعقب الاعتداء الذي شنته جمهورية أرمينيا، تعاني من صعوبات جمة. وبالإضافة إلى المشاكل الناجمة عن وضعها الاقتصادي الانتقالي وما يتبع ذلك من معاناة السكان من الفقر، تسببت ضرورة تقديم مساعدة إلى اللاجئين والمشردين في نشوء عدد كبير من المشاكل لها أيضا.

٢٣ - وأشار إلى أن حكومة أذربيجان قد اعتمدت مراسيم واتخذت قرارات هامة تهدف إلى حل مشكلة اللاجئين والأشخاص المشردين من بينها "قانون بشأن وضع اللاجئين والأشخاص المشردين" اعتمد في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، وتعهّدت الدولة بموجبه بتلبية أكثر احتياجات اللاجئين والمشردين إلحاحا وتوفير فرض العمل لهم والتعليم لأبنائهم وضمّان تمتعهم بحقوقهم الكاملة. ويوجد حاليا في أذربيجان ٦٥٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا وفقا لما ورد في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وما زال معظم هؤلاء المشردين مقيمين في ملاجئ مؤقتة وعربات للسكك الحديدية وفي مخابئ.

٢٤ - ومضت قائلّة لقد بين التقرير الوطني المقدم من حكومة أذربيجان إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩١، أن ما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ، كانوا قد أكرهوا بالقوة على الرحيل من أرمينيا في عام ١٩٨٨ لم يتلقوا تعويضا بعد عن الأضرار التي لحقت بهم وإنه ينبغي التوصل إلى حل لهذه المشكلة دون تأخير. ولم تكن المساعدة المقدمة من المنظمات الدولية لا تكفي لحل جميع مشاكل اللاجئين والأشخاص المشردين في أذربيجان. فقد كان العمل هو وسيلتهم الرئيسية لبقائهم على قيد الحياة. والمشكلة التي عانى معظم اللاجئين منها هي أنهم



كانوا من سكان الريف وأنهم أكرهوا على التكيف مع ظروف العيش والعمل في المدن. و حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، لم توفر فرص عمل إلا لعدد يبلغ ٥٩١ ٩١ شخصا من بينهم ٨٩٠ ٤٣ امرأة.

٢٥ - وقال إن تقرير المفوض نبّه إلى أنه قد جرى التوصل إلى حل لأوضاع أعداد كبيرة من اللاجئين خلال عام ١٩٩٤ والربع الأول من عام ١٩٩٥. فقد عاد ما يزيد على ١,٧ مليون لاجئ إلى بلدانهم الأصلية ومن أبرز هذه البلدان موزامبيق وأفغانستان وميانمار. ولهذه التطورات الإيجابية أهمية كبيرة، ذلك أعز أمنية لدى اللاجئين أو المشرّد هي العودة إلى الوطن. وتطلب أذربيجان المساعدة من المنظمات الدولية ذات الصلة المختصة لتقديم الحماية القانونية في حل مشكلة التعويض الذي يتعين أن تدفعه أرمينيا عن جميع أشكال الضرر الذي لحق بأذربيجان. فقد بلغت الخسائر الناجمة عن الاحتلال، حسب تقديرات لجنة الإحصاءات الأذربيجانية، ما مجموعه ١٢,١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٢٦ - وأضاف أن التوصل إلى حل لحالات الطوارئ المعقدة التي تتسبب في وجود لاجئين يحتاج إلى بذل جهود متضافرة تستكمل فيها الأنشطة الإنسانية بمبادرات سياسية لحل النزاع وبجهود إنمائية لضمان توفير سبل دائمة للعيش في أشد المناطق تضررا ولأشد الأشخاص تأثرا مما يوضح أهمية تنسيق الأنشطة التي تقوم بها المفوضية مع تلك التي تضطلع بها سائر هيئات ومنظمات الأمم المتحدة. وتتمثل إحدى المهام العالمية التي تواجه الأمم المتحدة عشية القرن الحادي والعشرين لا في تمكين اللاجئين والمشردين من التكيف مع ظروف العيش الجديدة فحسب ولكن في تمكينهم أيضا من العودة إلى أماكنهم الأصلية للعيش وإعادة البناء فيها.

٢٧ - وأكد أن من المهم للغاية تحليل عملية التشرّد الداخلي ولا سيما في منطقة الاتحاد السوفياتي السابق. فقد نشأت ظاهرة الأشخاص المشردين في أذربيجان نتيجة للاحتلال الأجنبي. ورغم أن تاريخ البشرية يحفل بالحروب وأعمال العدوان فإن الأشخاص الذين يبقون في الأراضي التي تم الاستيلاء عليها لا يحرّمون من سبل البقاء. لكن نشأ اتجاه خطير للغاية مع اقتراب القرن الحادي والعشرين؛ فقد أدت الحروب المحلية ولا سيما تلك الدائرة داخل الاتحاد السوفياتي السابق إلى عمليات للتطهير العرقي وتدمير الثروة الاقتصادية والتراث التاريخي والثقافي للدولة المحتلة. وفي هذا السياق، ترحب أذربيجان بأن المفوضية قد شرعت في وضع نهج شامل يتبع إزاء مشاكل اللاجئين والعائدين والأشخاص المشردين والمهاجرين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة المتضررة. وينبغي أن يمثل عقد مؤتمر يكرس لبحث هذه المشاكل تمشيا مع ما ورد في قرار الجمعية العامة ١٧٣/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أحد الأنشطة ذات الأولوية التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وذكر أن شعب أذربيجان وجمهوريتها يرغبان في التعبير عن امتنانهما لحكومات جميع الدول وللمنظمات الحكومية الدولية وللمنظمات غير الحكومية العديدة التي قدمت مساعدتها السخية إلى ضحايا العدوان الأرميني الأبرياء. ويرغب أيضا الشعب والحكومة في الإعراب عن تقديرهما للعمل الصعب، والخطير في الغالب، الذي

تضطلع به المفوضية في أرجاء العالم وللتزام النبيل من جانب السيدة المفوض السامي وموظفيها بأداء هذا العمل.

٢٩ - السيد درار (باكستان): قال إنه ما زالت هناك تدفقات ضخمة من اللاجئين والأشخاص المشردين الذين يعانون من انتهاكات لحقوق الإنسان، وهي حالات لم يتسن تلافيتها رغم انتهاء الحرب الباردة فضلا عن أنها أضحت أزمات إنسانية. وقد شهدت أجزاء كثيرة من العالم في السنوات الخمس الماضية عمليات إبادة أجناس وعمليات جلاء ضخمة للاجئين بسبب عدم وجود إجراءات وقائية. ورغم حدوث تقدم ضخم في حماية اللاجئين وإعادتهم إلى أوطانهم وتأهيلهم، فما زالت الحالة خطيرة في أجزاء كثيرة من العالم. فقد قابلت النقص في العدد الكلي للاجئين في العالم زيادة في عدد الأشخاص المشردين داخليا وملايين الأشخاص الذين وقعوا ضحايا للنزاع المسلح ويحتاجون إلى مساعدة إنسانية. ورغم الزيادة التي لم يسبق لها مثيل في الحالات التي تفضي إلى وجود لاجئين، فقد كانت استجابة المفوضية فعالة وخاصة في تنفيذها لاستراتيجية التأهب والوقاية وإيجاد الحلول التي تطبقها بتعاون وثيق مع الهيئات والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك فإن من الضروري أن منع حدوث الحالات التي تؤدي إلى تدفق اللاجئين ونشر ثقافة التعاون بين مختلف وكالات الأمم المتحدة.

٣٠ - وأضاف لقد اتخذت قرارات هامة في الدورة الخامسة والأربعين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي. وما زال إزهاق الأرواح، الذي وقع في الأزمات الأخيرة، وتزايد وقوع الهجمات المسلحة وعمليات القتل والاعتصام والانتهاكات الأخرى للحقوق الأساسية وحالات الإعادة القسرية أمورا تهدد سلام اللاجئين. ويهرب مئات الآلاف من الناس كل سنة من الأماكن التي يقع فيها نزاع ويتعرضون للاضطهاد خلال فرارهم وللإضطهاد كذلك في البلدان التي يلجأون إليها. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيبه باقتراح اللجنة التنفيذية بالنظر في اتخاذ تدابير أخرى لضمان الحماية الدولية بحيث توفر استجابة عملية ومرنة لهذه التدفقات الضخمة.

٣١ - وقال إن باكستان تؤيد الجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لكي تكفل منح اللجوء إلى جميع من يحتاجون إليه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل حماية مبدأ اللجوء والإجراءات المتعلقة بمنحه لكي يعزز ويحمي قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. لقد تعاونت المفوضية في السنوات الأخيرة، وخاصة في حالات الطوارئ التي شهدتها يوغوسلافيا السابقة ورواندا، تعاونًا وثيقًا مع آليات حقوق الإنسان. إن اشتراك المفوضية في أعمال الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان بشكل متزايد سيساعد أيضا في تعزيز وحماية حقوق اللاجئين. وتؤيد باكستان بشكل تام الجهود التي تبذلها المفوضية لتنظيم مؤتمر لمعالجة مشاكل اللاجئين والعائدين والأشخاص المشردين والمهاجرين في رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة.

٣٢ - ومضى قائلاً إنه رغم الجهود المتضافرة التي تبذلها المفوضية للتركيز على اللاجئين اللائي يشكلن هن والأطفال معظم اللاجئين، فإن حالة هؤلاء ما زالت خطيرة. وترحب باكستان بالخطوات التي اتخذتها المفوضية، وبصفة خاصة إنشاء مناصب جديدة لمستشارين إقليميين بالتعاون مع المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان بشأن العنف ضد المرأة والتوسع المقترح في برنامج التخطيط الذي يعنى بالإنسان ومع ذلك، ورغم هذه الانجازات، فإن التقارير المستقلة المنشورة مؤخرا تشير إلى أن النساء في مخيمات اللاجئين لا يحصلن على كمية كافية من الأغذية. وتشير التقارير إلى أن النساء يعانين من سوء التغذية ويتعرضن للاستغلال والمعاناة ويرجع ذلك أساسا إلى أن القائمين على توزيع الأغذية هم رجال لا يحسنون فهم الاحتياجات الخاصة للاجئين. ويكمن الحل في زيادة تمثيل النساء وزيادة عددهن في الوظائف الإدارية. وبالمثل ما زال الأطفال الأيتام لا حول لهم ولا قوة مما يجعل من الضروري التدخل بقوة لحمايتهم من الاستغلال وضمان مستقبل أفضل لهم عن طريق التعليم.

٣٣ - وانتقل إلى الكلام عن اللاجئين من أفغانستان فقال إن اللاجئين الأفغان الموجودين في باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، الذين يبلغ عددهم ٤ ملايين لاجئ، يشكلون أضخم حالة من نوعها في العالم. وتؤيد باكستان تماما الجهود المبذولة لتحقيق السلام والتقارب والمصالحة في أفغانستان مما قد تهيئ الظروف الضرورية لعودة اللاجئين إلى أوطانهم وتأهيلهم وإعادة بناء الاقتصاد. وقد أدى القتال المستمر الدائر في أفغانستان إلى وصول مزيد من اللاجئين إلى باكستان، وقد فرض وجودهم، إلى جانب القرار الذي اتخذته المفوضية بتقليل حجم برنامجها للرعاية والإعالة تدريجيا، ضغوطا جديدة على الموارد المحدودة للبلد وقدرته على التصدي لمشكلة اللاجئين. وينبغي إذا أن تلقي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي والبلدان المانحة نظرة جديدة على حالة اللاجئين في باكستان. ووجه شكره للمفوضية على دعمها لباكستان في إصلاح البيئة وأعرب عن امتنانه بالنتائج الإيجابية التي حققتها المشاريع المدرة للدخل التي نفذتها المفوضية والبنك الدولي، وقال إن الأمر يتطلب أن يتم بطريقة أشمل تناول الضرر الإيكولوجي المتراكم على مدى الأعوام والتردي البيئي الذي حدث في السنوات السبع عشرة.

٣٤ - وأضاف أن التدابير الفاترة التي اتخذها المجتمع الدولي لمعالجة حالة اللاجئين في يوغوسلافيا السابقة قد أطالت أمد بؤس المتضررين من هذه الحالة فقد أظهرت أدلة متزايدة أن الملاجئ الآمنة قد تحولت إلى مصائد لموت البوسنيين المحاصرين. وتشني باكستان على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي لأنهما جلبا لهؤلاء اللاجئين معونة إنسانية وتأمل في أن المجتمع الدولي سيعمل على تهيئة ظروف تسمح بعودة اللاجئين إلى البوسنة والهرسك. ذلك أن أبناء البوسنة بأكملهم بحاجة إلى عون نفسي وبدني لكي يتم تأهيلهم فضلا عن حاجتهم إلى معونة تقنية ومالية ضخمة لتعمير البلد. وانتقل إلى الكلام عن الحالة في كشمير فقال إنها تحولت نتيجة للموجات المتعاقبة من اللاجئين القادمين من المنطقة التي تسيطر عليها الهند في كشمير إلى أزمة إنسانية. وأصبح وادي نيلام في أزد كشمير معزولا تماما بسبب إطلاق النار المستمر من الجانب الهندي عند خط المراقبة. وفي الختام، حث الأمم المتحدة على معالجة مشكلة اللاجئين عن طريق الاستفادة التامة من الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام

وبناء السلام لكي يمكن تجنب الكوارث الإنسانية. وتأمل باكستان في دعم قدرة المفوضية والإفادة من قدرتها في التخفيف أكثر من معاناة اللاجئين.

٣٥ - السيد موكاسا - أسالي (أوغندا): قال إن تنفيذ أحكام الصكوك الدولية التي تتناول أوضاع اللاجئين هو الحماية الوحيدة ضد رفض البلدان المضيفة السماح للاجئين بالدخول الآمن إليها ورفضها تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية. ورغم العدد المذهل من اللاجئين الذين عادوا بنجاح إلى ديارهم في إثيوبيا واريتريا وأنغولا وليبيريا وموزامبيق، فإن المضايقات والسخرية التي تعرضت لها النساء والأطفال أثناء هذه العملية هي أمر غير مقبولة ولا تتسق مع الالتزام القوي إزاء هذه الفئات الضعيفة الذي تم التعهد به في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجينغ. وعليه تؤيد أوغندا التنفيذ العاجل للمبادئ التوجيهية الجديدة التي وضعتها المفوضية بشأن منع العنف الجنسي ضد اللاجئين والتصدي له.

٣٦ - وأكد أن الحاجة تدعو إلى التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة مدونات من الصكوك الدولية يمكن بمقتضاها تحقيق التوازن بين سيادة الدول ومبدأ الولاية القضائية الإقليمية وحقوق الأشخاص المشردين داخليا غير القابلة للتصرف. لقد وضعت خطة عمل في المؤتمر الإقليمي المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى الذي عقد في بوجمبورا ببوروندي في الفترة من ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥ ولكن تعذر تنفيذها لأسباب مختلفة. وقد أثنى على العمل الذي اضطلعت به السيدة المفوض السامي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى وعلى جمهورية تنزانيا المتحدة وزائير لكرم الضيافة الذي شملا به آلاف اللاجئين لمدة طويلة للغاية ثم رحب بالترتيبات المتعلقة "بمجموعة الخدمات الشاملة" التي مكنت من استخدام المطار والخدمات الأساسية اللوجستية الأخرى.

٣٧ - وأضاف أنه يجب على المجتمع الدولي أن يكفل شروع المحكمة الدولية لرواندا في أداء عملها لإقامة العدل قبل البدء في إعادة تشكيل المؤسسات الاجتماعية وتنشيط الاقتصاد. وحيث أن النزاع يشكل سببا من الأسباب الرئيسية لتشريد الشعوب، فقد أنشأت منظمة الوحدة الأفريقية آلية لمنع نشوب النزاعات وحلها كجزء من مبادراتها لصنع السلام على النطاق الإقليمي تشمل الجوانب المترابطة للدبلوماسية الوقائية. وتؤكد أوغندا أهمية النهج الثلاثي المتبع إزاء مشكلة اللاجئين وهو التأهب والوقاية وإيجاد الحلول. وتأمل في أن تعمل المبادرات ذات الصلة التي تم اتخاذها كحافز للتنمية الطويلة الأجل وأن يبذل كل جهد لإدماجها في الخطط الإنمائية الوطنية والبرامج القطرية. وفي ختام كلامه قال إن أوغندا تشني على الجهود التي تبذلها منظمات مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة إنقاذ الطفولة وتؤكد على ضرورة زيادة التنسيق على الصعيد المحلي لتحقيق أقصى فائدة من أنشطتها.

٣٨ - السيد أحمد (الهند): قال إن الهند، بوصفها عضواً جديداً في اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية، تود أن تسجل تقديرها العميق وتأييدها للعمل الجدير بالثناء الذي تقوم به المفوضية السامية ومكتبها. وينبغي بذل عناية فائقة لعدم تحميل هذا المكتب أكثر من طاقته؛ وينبغي أن يكون الهدف هو تعزيز بنية المفوضية بطريقة واقعية لضمان قدرتها على تنفيذ الأنشطة القائمة. والهند تسلم تماماً بضرورة بذل جهود عالمية لمعالجة المجموعة الكاملة من المشاكل المتصلة باللاجئين، بما في ذلك تعزيز الأمن وإمكانية التنبؤ بالحماية، والتضامن الدولي وتقاسم الأعباء، وإعادة إدماج اللاجئين إدماجاً فعالاً. ومعيار إعادة الإدماج الذي اقترحه المفوضية والذي يؤكد على دور المرأة هو معيار هام، وتستحق الجهود التي تبذلها المفوضية للعمل مع إدارة الشؤون الإنسانية في هذا المجال أن تحظى بالدعم التام. ويجب معالجة حقوق الإنسان الأساسية للاجئين بما يتفق والمعايير العالمية الموحدة.

٣٩ - وأردف قائلاً إن من الجدير بالذكر أنه طلب من المفوضية في السنوات الأخيرة تحديد حالات لجوء كثيرة التعقيد، ومن ضمنها حالات المشردين في الداخل. وينبغي التأكيد على أنه عندما تلزم المساعدة في مثل هذه الحالات، تكون موافقة الدولة المعنية شرطاً مسبقاً هاماً. ومن الضروري أيضاً إجراء تقييم نزيه وواقعي لهذه الحالات من جميع جوانبها، من أجل تلافى الحزبية السياسية. ومن المهم أيضاً أن تتقيد المنظمات الإنسانية غير الحكومية تقيداً تاماً بولاياتها اللائحة والسياسية لكي تواصل الحكومات التعاون معها. إن مساءلة المنظمات غير الحكومية المشتركة فعليا في المجال الإنساني إنما تسير يدا بيد مع المسؤوليات التي تضطلع بها بمقتضى ولايتها.

٤٠ - وأضاف قائلاً إن الهند استقبلت منذ استقلالها الملايين من اللاجئين، وسمحت لهم بممارسة ثقافتهم وتقاليدهم ولغاتهم ودياناتهم وإنشاء مدارسهم بتمويل من الحكومة. وكان مبدأ الهند دائماً أنه ينبغي أن تكون إعادة اللاجئين إلى وطنه قائمة تماماً وكلية على أساس طوعي، ولهذه الغاية سعت الهند إلى التفاوض على اتفاقات ثنائية كالاتفاقيين اللذين تفاوضت عليهما مع بنغلاديش وسري لانكا. وأشار باهتمام إلى مبادرة وضع استراتيجية متضافرة لمعالجة المسائل المتعلقة باللاجئين في كومنولث الدول المستقلة والدول المجاورة وللقيام، بوجه خاص، بتحديد أنواع اللاجئين والتحرك ذات الصلة في تلك المنطقة. ولا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على ضرورة تقاسم العبء بين الأمم المتحدة والمانحين والبلد المضيف. ومما يثير القلق أن عرف اللجوء معرض الآن للخطر وقيوده آخذة في الازدياد، ويعزى ذلك بالتحديد إلى المعوقات في الموارد. والأسباب الرئيسية لتشرد السكان وتدفق اللاجئين هي الجوع والفقر وتدهور البيئة. ومع وضع ذلك في عين الاعتبار، تجدر الملاحظة، كما ذكر الأمين العام في تقريره عن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا (A/50/413)، أن التنمية هي الحل الأساسي لمشكلة اللاجئين.

٤١ - السيدة الغبشاوي (السودان): قالت إن السودان استقبل في السنوات الثلاثين السابقة ما يزيد على مليون لاجئ، ووفر لهم كل نوع من أنواع المساعدة، كإمكانية الوصول إلى العمالة والتعليم والرعاية الطبية بل حتى الأرض الزراعية، بقصد إدماجهم. ويسرُّ لهم، بكل الطرق لإعادة أو العودة الطوعية إلى الوطن.

وقام السودان بكل ذلك على الرغم من مشاكله الاقتصادية ومن أن تدفق اللاجئين ضاعف الضغوط على هيكله الأساسي. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي لم يتخلف قط عن تقديم المساعدة الى اللاجئين، فشروعه مؤخرا في تقليص هذه المساعدة تدريجيا أمر يثير القلق.

٤٢ - وأكدت على أهمية عدم تقليص المساعدة الدولية وذلك لأن الحالة الاقتصادية في بعض البلدان المضيفة، مثل السودان، بدأت تتحول الى حالة لا تطاق. وقالت إن التخصيص الحالي للموارد لبرامج اللاجئين هو، في رأي السودان، تخصيص غير عادل مهما كانت المعايير والأسباب. والسودان يعتقد أن قيام البلدان المتبرعة بتخصيص مبالغ كبيرة لبلدان معينة يحد من الموارد الحالية للمفوضية ويعيق فرص توزيع مساعدات المفوضية توزيعا عادلا ونزيها. لذا ينبغي أن تتولى المفوضية بذاتها مهمة تخصيص جميع الأموال مباشرة. وينبغي تعديل أساليب توزيع المساعدة الدولية تعديلا جذريا لتصبح خالية من الاعتبارات السياسية. ورأت أنه ليس بوسع البلدان المضيفة التي تفتقر الى هياكل اقتصادية سليمة أن تضطلع بعبء تلك المسؤولية نيابة عن المجتمع الدولي.

٤٣ - وأردفت قائلة إن السودان عاكف الآن على تنقيح سياسة الباب المفتوح التي ينتهجها ليراعى فيها التغييرات الجديدة التي حدثت على المسرح الدولي ومصالح الشعب السوداني. وما لم يزد المجتمع الدولي الموارد المخصصة للسودان من أجل اللاجئين، فسواجبه هذا البلد حالة طوارئ سيضطر معها الى إعادة النظر في السياسة العامة التي حدثت به الى الاضطلاع بهذا العبء في الماضي. ونتيجة للتغييرات الدستورية التي أجريت في السودان ومنحت حكما ذاتيا كاملا للولايات الاتحادية الـ ٢٦ القائمة، يمكن أن تتأثر حالة اللاجئين القانونية ما لم يتخذ المجتمع الدولي تدابير عاجلة لتوفير المزيد من الدعم للولايات التي يتركز فيها معظم اللاجئين، ولا سيما لأنهم حملوا قدرة البلد الاقتصادية المحدودة أصلا أكثر من طاقتها في العديد من الحالات. ولا بد من تحليل وضع اللاجئين الخاص في أفريقيا، ولا سيما في القرن الأفريقي، لمراعاة التغييرات السياسية وشحة الموارد في تلك المنطقة. وأكد السودان في العديد من الاجتماعات الدولية على ضرورة عقد مؤتمر إقليمي بشأن حالة اللاجئين والمشردين في القرن الأفريقي، على غرار الاجتماعات الأخرى التي عقدت حول نفس المسألة في مناطق مختلفة من العالم.

٤٤ - ومضت قائلة إن ما جاء في التقارير من أن السودان يقيد حرية حركة اللاجئين الأريتريين في الجزء الشرقي من البلد وأن حقوقهم الإنسانية معرضة للخطر هي أقاويل لا أساس لها من الصحة. إن البلدان قد تضطر أحيانا الى اتخاذ تدابير وقائية لحماية مصالحها الوطنية أو لأسباب أمنية، وفقا لما ينص عليه القانون الدولي. ولقد أعرب السودان دائما عن تحفظاته فيما يتعلق بحرية حركة اللاجئين، بالاستناد الى مبدأ سيادة الدول. والسودان مستعد لاستقبال بعثات نزيهة للوقوف على الوضع الحقيقي المتعلق بحرية حركة اللاجئين. إن أفضل حل لمشكلة اللاجئين هو إعادتهم الى أوطانهم بملء إرادتهم. ولقد تفاوض السودان على اتفاق ثلاثي مع اثيوبيا والمفوضية لإعادة ١٠٠ ٢٥٠ اثيوبي الى وطنهم ويأمل أن تخصص أموال كافية

لإتمام هذا البرنامج الذي سمح حتى الآن بإعادة ٢٧ ٠٠٠ اثيوبي الى وطنهم. وأمكن أيضا، بفضل اتفاق ثنائي مع المفوضية في برنامج تجريبي، إعادة ٢٥ ٠٠٠ من بين ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ اريتري في السودان الى وطنهم.

٤٥ - وأشارت الى تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الى اللاجئين القُصَّر غير المصحوبين (A/50/555) المقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٢/٤٩. فشكرت الأمين العام والهيئات المعنية على ما بذلاه من جهود في جمع المعلومات، ولكنها رأت أن هذا التقرير لم يف بالتوقعات لأنه لم يتضمن سوى معلومات إحصائية وبيانات عامة ولم يقترح طرقا للتخفيف من معاناة هؤلاء الأطفال أو لجمع شملهم بأسرهم. وقالت، موضحة، إن القرار الآنف الذكر، اعتمد بناء على مبادرة من السودان دفعه إليها قلقه بسبب حالة ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ طفل احتجزتهم حركة المتمردين في جنوب البلد لتستخدمهم في نقل المتفجرات وكدروع بشرية في حقول الألغام وكجنود احتياطيين، وهو وضع لا يطاق لأنه يخل بالمبادئ الدينية والإنسانية. لذلك يدعو السودان المفوضية الى محاولة حماية هؤلاء الأطفال وفقا لمبادئها التوجيهية المتعلقة بالأطفال اللاجئين، وإجراء إحصاء لعدد القُصَّر غير المصحوبين بولي أمر وتبيان المخيمات الموجودين فيها لتتمكن السلطات السودانية من زيارتهم لأن السودان مسؤول عن سلامتهم.

٤٦ - ومضت تقول إن من المفيد أيضا أن يُنشأ برنامج دولي للإعادة الطوعية الى الوطن كجزء من البرنامج السوداني للإعادة الطوعية الى الوطن ليتمكن جميع اللاجئين السودانيين الموجودين في بلدان مجاورة من العودة الى وطنهم. والسودان مستعد لاستقبالهم وتهيئة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تسمح لهم بأن يعيشوا حياة عادية. وبعد عودة اللاجئين الى أوطانهم، ينبغي أن يُعمد بطريقة ما الى تعويض البلدان المستقبلية - ولا سيما البلدان التي اضطرت الى تحمل وجود اللاجئين زمنا طويلا - عن الضرر الذي لحق ببيئتها، والأثر السلبي على هياكلها الأساسية، واستنزاف مواردها الطبيعية.

٤٧ - وأردفت قائلة إن وفدها لا يسعه الاتفاق مع الرأي القائل بأنه ينبغي توسيع نطاق ولاية المفوضية السامية لتشمل الأشخاص الذين تشردوا في بلدانهم والمهاجرين. وهي تشير في هذا السياق الى المادة ٦ في الفصل الثاني من النظام الأساسي للمفوضية (قرار الجمعية العامة ٤٢٨ (د - ٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠) التي تنص على فئات الأشخاص التي تقع ضمن ولاية المفوضية، وهي لا تشمل الفئتين الآتيتي الذكر. ولن يكون بوسع المفوضية، وهي تعاني من مشاكل اقتصادية خطيرة في تدبر أمر كل اللاجئين المشمولين برعايتها، أن تضيف الى عبئها عبء المشردين داخل بلدانهم، مثلا، فمسؤولية هؤلاء تقع بكاملها على عاتق حكوماتهم.

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/C.3/50/L.14)

مشروع القرار A/C.3/50/L.14

٤٨ - الرئيس: دعا للجنة الى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.3/50/L.14 المعنون "العمل الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وإنتاجها والاتجار بها بشكل غير مشروع"، وقال إنه لا يترتب على مشروع القرار هذا أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٤٩ - السيدة اسبينوزا (المكسيك): أعلنت انضمام أذربيجان والأرجنتين وبلجيكا وجنوب افريقيا وسنغافورة وسورينام وغيانا ومالطة وموريشيوس الى مقدمي مشروع القرار.

٥٠ - الرئيس: أعلن أن الاتحاد الروسي وباراغواي وبربادوس وبنغلاديش ورواندا والسنغال وسوازيلند وغامبيا وغانا وغيينيا وقبرص وكينيا انضمت أيضا الى مقدمي مشروع القرار.

٥١ - السيدة باك (كندا): قالت إنه كان لدى وفدها بعض الشكوك إزاء الصيغ السابقة لمشروع القرار التي أشارت الى عقد مؤتمر عالمي لمكافحة المخدرات. ولكن، بعد مفاوضات مسهبة أجراها الوفد المكسيكي بمهارة، أصبحت صيغة مشروع القرار المعروضة الآن على اللجنة تنص على تقديم اقتراح عقد مؤتمر دولي ثان لمكافحة المخدرات الى لجنة المخدرات مباشرة لتنظر فيه. وفي ضوء تلك التغييرات، يسر وفدها أن يعلن عزمه على الانضمام الى مقدمي مشروع القرار.

٥٢ - السيد جونز (الولايات المتحدة الأمريكية): وجه الانتباه الى الفرع الرابع من مشروع القرار، المتعلق باقتراح عقد مؤتمر دولي. وقال إن وفده لا يستطيع تأييد هذا الاقتراح، وإن كان لا ينوي الدعوة الى إجراء تسجيل مسجل على مشروع القرار. وإنه سيعمد، فضلا عن ذلك، الى معارضة عقد مثل هذا المؤتمر عندما تطرح هذه المسألة للمناقشة في لجنة المخدرات عملا بمشروع القرار. وقال إن الوفود تذكر ولا ريب أن وزير خارجية الولايات المتحدة دعا في البيان الذي أدلى به في أثناء المناقشة العامة التي جرت في الدورة الراهنة للجمعية العامة الى وقف عقد المؤتمرات الدولية الكبرى لأن حكومة الولايات المتحدة تعتقد أنه ينبغي تخصيص موارد المنظمة لمساعدة أشد الدول الأعضاء عازة، لا لعقد مؤتمرات دولية غير واضحة الأغراض والأهداف. وتعتقد حكومة الولايات المتحدة أنه يوجد أصلا إطار قانوني وسياسي فعال للتعاون الدولي في مجال المخدرات. وهو يحث، بالتالي، مرة أخرى جميع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على مختلف الصكوك ذات الصلة أن تصدق عليها وأن تسن القوانين الوطنية اللازمة لتنفيذها، عوضا عن عقد مؤتمر آخر بشأن المخدرات. وسيتيح الاجتماع الرفيع المستوى المعني بمراقبة المخدرات المقرر عقده في عام ١٩٩٦ تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرصة للمجتمع الدولي ليعيد تأكيد التزامه بمراقبة المخدرات وإعطاء هذا الالتزام وجهة جديدة بالقدر اللازم. إن من الضروري في وقت يسوده التقشف في الميزانية أن تستغل المحافل المتعددة الأطراف القائمة استغلالا فعالا لتحسين التعاون في مجال مراقبة المخدرات من جميع نواحيها.



٥٣ - وقال أخيرا إن وفده يود توضيح نقطة فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل تايلند في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ عن موضوع مراقبة المخدرات. إن ذلك البيان حُرف الحقائق المتصلة بسياسات الولايات المتحدة وأنشطتها في مجال مراقبة المخدرات. إن الولايات المتحدة عازمة عزمها أكيدا على مكافحة بلاء المخدرات، وفقا للاتفاقات الدولية وقانونها المحلي. ويأسف وفده لأن ممثل تايلند لا يقف مع الهدف المشترك لوضع حد للاتجار غير المشروع بالمخدرات، نظرا للتقليد الطويل في التعاون بين البلدين في مجال المراقبة الدولية للمخدرات.

٥٤ - واعتمد مشروع القرار A/C.3/50/L.14 بدون تصويت.

٥٥ - الرئيس: أعلن انتهاء اللجنة من النظر في البند ١٠٨ من جدول الأعمال.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (A/C.3/50/L.2 و L.10)  
مشروع القرار A/C.3/50/L.2

٥٦ - الرئيس: دعا اللجنة الى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.3/50/L.2 المعنون "السنة الدولية لكبار السن: نحو مجتمع لكل الأعمار"، وأشار الى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أوصى الجمعية العامة في قراره ٢١/١٩٩٥ باعتماده. وقال إن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٥٧ - واعتمد مشروع القرار A/C.3/50/L.2 بدون تصويت.

مشروع القرار A/C.3/50/L.10

٥٨ - الرئيس: دعا اللجنة الى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار المعنون "متابعة السنة الدولية للأسرة"، وقال إن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٥٩ - السيدة نيويل (أمينة اللجنة): سردت تنقيحين أدخلتا على مشروع القرار: ففي الفقرة ٢، يستعاض عن عبارة "بحلول عام ١٩٩٦"، بعبارة "قبل نهاية عام ١٩٩٥". وفي الفقرة ٥ (ب)، تدرج كلمة "شاملة" بعد عبارة "أن يعد وثيقة".

٦٠ - الرئيس: أعلن بأن الجمهورية الدومينيكية لم تعد ترغب في أن تُدرج في قائمة مقدمي مشروع القرار، غير أن جمهورية مولدوفا، ورواندا، وغينيا، والفلبين، ومدغشقر، والنمسا، ونيجيريا أبدت رغبة في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

٦١ - السيدة وورغيتز (النمسا): أعلنت عن أن كوستاريكا ترغب هي أيضا في أن تنضم إلى مقدمي مشروع القرار.

٦٢ - السيد نوغيرا (غواتيمالا): قال إنه إذا كان وفده قد انضم إلى توافق الآراء حول مشروع القرار، فإنه يود أن يسجل في المحضر أنه لا يمكنه أن يقبل الفقرة الثالثة من الديباجة التي تتضمن إشارة إلى أن "للأسرة أشكالاً تختلف". فغواتيمالا لا تعترف بشكل آخر للأسرة غير ذلك الناجم عن قران بالرضا ما بين الرجل والمرأة.

٦٣ - السيدة كاجا (كوت ديفوار): قالت إن وفدها مستعد للانضمام إلى توافق الآراء، شريطة أن يكون من الواضح أن استعمال عبارة "للأسرة أشكال تختلف" لا تمثل محاولة للحصول على قبول بأشكال معينة من أشكال الأسرة كانت قد رفضت في منتديات أخرى، من قبيل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. فالأسرة في نظر وفدها تتكون من أب وأم وأولاد.

٦٤ - السيد أوتيلو (نيجيريا): قال إن وفده من مقدمي مشروع القرار، غير أن استعمال العبارة قيد المناقشة لا يعني أن حكومته تقبل تعدد أشكال الأسرة؛ وهي تفهم الأسرة بأنها وحدة تتكون من أب وأم وأولاد.

٦٥ - السيدة دالفاريز (الجمهورية الدومينيكية): أوضحت بأن وفدها قد سحب انضمامه إلى مشروع القرار لأن النص، خلافا لما اتفق عليه سابقا، يتضمن إشارة إلى أن "للأسرة أشكالاً تختلف"، وهي عبارة يعترض عليها وفده. غير أن وفده سينضم إلى توافق الآراء لأنه متفق على بقية مشروع القرار.

٦٦ - السيد السعيد (الكويت): قال إن وفده لا يمكنه أن يؤيد العبارة المستعملة في الفقرة الثالثة من الديباجة والمتعلقة بوجود أشكال للأسر تختلف باختلاف النظم الثقافية والسياسية والاجتماعية. فأساس الأسرة هو قران ما بين الرجل والمرأة.

٦٧ - السيدة ليمجوكو (الفلبين): قالت إن وفدها بانضمامه إلى مقدمي مشروع القرار إنما يؤيد مفهوم الأسرة بصفاتها وحدة أساسية للمجتمع تتكون من الرجل والمرأة والأولاد.

٦٨ - السيد ويفا (مصر): قال إن فهم وفده هو أن مضمون الفقرة الثالثة من ديباجة مشروع القرار يتماشى مع العبارات المستعملة في هذا الإطار في المؤتمرات الدولية التي عنيت بالمسألة، وهو أن الأسرة تركز على قران ما بين الرجل والمرأة.

٦٩ - السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): قال إن انضمام وفده إلى توافق الآراء، لا يعني أنه يقبل أي شكل آخر من أشكال الأسرة غير الشكل الذي تتكون منه الأسرة من رجل وامرأة وأولاد.

٧٠ - السيد الطائي (عمان): قال إنه يوافق على الآراء التي عبرت عنها الوفود الأخرى بشأن المسألة؛ وإن وفده لا يمكنه أن يؤيد الإشارة الواردة في مشروع القرار إلى وجود أشكال مختلفة للأسر.

٧١ - السيد خان (باكستان): قال إن العبارات المستعملة في صياغة الفقرة الثالثة من الديباجة ارتكزت على اتفاقات تم التوصل إليها في مؤتمرات سابقة. وعلى هذا الأساس انضم وفده إلى مقدمي مشروع القرار.

٧٢ - السيدة بناني (المغرب): قالت إنها تعيد تأكيد موقف بلدها المتمثل في أن الأسرة تنشأ عن قران ما بين الرجل والمرأة.

٧٣ - السيد نجم (لبنان): أبدى تحفظات على الفقرة الثالثة من ديباجة مشروع القرار. وقال إن لبنان لا يعترف إلا بالأسرة الطبيعية، أي الأسرة المكونة من الزوج والزوجة.

٧٤ - السيد ولد محمد الأمين (موريتانيا): قال إنه لا يمكنه أن يؤيد العبارة المستعملة في مشروع القرار. فوفده لا يعترف إلا بالشكل التقليدي للأسرة، الذي تتكون فيه الأسره من رجل وامرأة وأولاد.

٧٥ - السيد الصحراوي (الجزائر): قال إنه انضم إلى توافق الآراء لأن النص سبق أن حظي بالقبول في عدة مؤتمرات ولأن له نفس المعنى الذي كان له في تلك المؤتمرات، وهذا ما يفهمه الجميع.

٧٦ - السيدة سيتيواتي (اندونيسيا): قالت إن ما يفهمه وفدها هو أن الأسرة نواة تتكون من زوج وزوجة وأولاد.

٧٧ - واعتمد دون تصويت مشروع القرار A/C.3/50/L.10، بصيغته المعدلة شفويا.

٧٨ - السيد باريتو (بيرو): شرح موقفه قائلا إنه انضم إلى توافق الآراء، غير أنه يود أن يعيد تأكيد التحفظ الذي أبداه وفده في مؤتمر القاهرة وبيجين. فتشريع بيرو يحمي ويعزز الزواج بصفته مؤسسة طبيعية وركيزة للمجتمع فالأسرة والزواج ينشآن أساسا عن العلاقة الشخصية التي تقوم بين الرجل والمرأة.

٧٩ - السيد باس (مالطة): قال إن تفسيره "للمساواة بين الجنسين" هو "عدم التمييز على أساس الجنس".

٨٠ - السيدة وهبي (السودان): قالت إن وفدها انضم إلى توافق الآراء، إقرارا منه بأهمية الأسرة بصفقتها النواة التي يقوم عليها المجتمع. ولا يعترف السودان إلا بنوع واحد من الأسرة هو النوع الذي تتكون فيه

الأسرة من الزوج والزوجة الشرعية والأولاد الشرعيين، وهي التي تشكل هيكل المجتمع الموحد. وبناء عليه، أعربت عن رغبتها في إبداء تحفظ على الفقرة الثالثة من الديباجة.

٨١ - السيد حميدة (ليبيا): قال إن وفده قد انضم إلى توافق الآراء ويود أن يؤكد من جديد على أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع. وفيما يتعلق بالفقرة الثالثة من الديباجة، فإن موقف وفده هو أن الأسرة تنشأ بالزواج الشرعي بين الرجل والمرأة وفقا للقانون، والدين والتقاليد؛ وأن حكومته لا تعترف بأي هيكل آخر للأسرة. والفقرة الثالثة التي تشير إلى الاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام عن متابعة السنة الدولية للأسرة، لا تعني ضمنا الموافقة على الاقتراحات التي ستناقش في الهيئات الأخرى قبل أن تلقى الموافقة النهائية.

٨٢ - السيدة فادياتيا (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن وفدها يود أن يبدي تحفظا على الفقرة الثالثة من الديباجة، لأنه يرى بأن الأسرة تنشأ بالزواج بين رجل وامرأة.

٨٣ - السيد الراسي (المملكة العربية السعودية): قال إن وفده يتحفظ على الفقرة الثالثة من الديباجة لأنه يفهم بأن الأسرة تتكون من رجل وامرأة وأولاد.

٨٤ - السيدة هرنانديز - فالفرد (كوستاريكا): قالت في معرض إشارتها إلى الفقرة الثالثة من الديباجة، إن وفدها لم يقبل عبارة "للأسرة أشكال تختلف" إلا لأن الأسر المعيشية التي تكون المرأة فيها هي رب الأسرة أصبحت حقيقة تتزايد انتشارا في مجتمع كوستاريكا.

٨٥ - السيدة مالدونادو (بوليفيا): قالت إن وفدها قد انضم إلى توافق الآراء وإنه يرى بأن الأسرة تتكون من رجل وامرأة وأولادهما.

٨٦ - السيدة أركويتا (السلفادور): قالت إنها انضمت إلى توافق الآراء دون إخلال بالتحفظات التي أبدتها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة وبمفهوم الأسرة المحدد في تشريع بلدها.

٨٧ - السيد المحمود (قطر): قال إن وفده أيضا يتحفظ على الفقرة الثالثة من ديباجة مشروع القرار.

٨٨ - السيد العلي (الإمارات العربية المتحدة): قال إنه، هو أيضا، يود أن يتحفظ على الفقرة الثالثة من الديباجة.

٨٩ - السيد بوغوريه (جيبوتي): قال إن لوفده تحفظا مماثلا على الفقرة الثالثة من الديباجة. وإنه يفهم بأن الأسرة تتكون من رجل وامرأة وأولادهما.

٩٠ - السيد العيدروس (اليمن): قال إن وفده قد انضم إلى توافق الآراء غير أنه يود أن يتحفظ على الفقرة الثالثة من الديباجة. فوفده يفهم بأن الأسرة تركز على قران شرعي ما بين رجل وامرأة.

٩١ - المونسينيور مالوي (مراقب عن الكرسي الرسولي): أعرب عن تحفظ وفده على الفقرة الثالثة من الديباجة. وقال إن وفده يفهم أن الأسرة تركز على الزواج بين رجل وامرأة، وفقا للتعريف المبين في المؤتمرات الدولية السابقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠